

عمليات التسليح بمنطقة تبسة قبل الثورة التحريرية الجزائرية

الطالب نبيل جابري

طالب دكتوراه تخصص تاريخ الجزائر المعاصر
جامعة العربي التبسي- تبسة

ملخص:

تعالج هذه الدراسة تطور عمليات التسليح بمنطقة تبسة، في الفترة التي سبقت اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية، لأنها تعد فترة مفصلية مهّدت للعمل الثوري المسلح، وتُجمع الشهادات الحية والوثائق التاريخية المتوفرة على أن أبناء منطقة تبسة أولوا اهتماما بالغاً وكبيراً، بمسألة جمع الأسلحة، وتهريبها والمتاجرة بها، فقد ساهمت ظروف الحرب العالمية الثانية والتطورات الدولية والمحلية بعدها والأوضاع التي مرت بها المنطقة بانتشار ورواج الأسلحة بمختلف أنواعها، لأسباب ودوافع عديدة ومتنوعة، ونظراً للخطر الذي يشكله امتلاك الأسلحة لدى أبناء المنطقة، فقد اتخذت السلطات الفرنسية العديد من الإجراءات والأساليب للحد من انتشارها.

الكلمات المفتاحية: التسليح، منطقة تبسة، تهريب الأسلحة، قوافل التسليح

Abstract:

This study deals with the development of the armaments in Tebessa, in the period that preceded the outbreak of the Algerian revolution, because it is a pivotal period for armed revolutionary action. The living testimonies and historical documents are agreed that the people of Tebessa region paid great attention to the collection, smuggling and trafficking of weapons. The circumstances of the Second World War, the international and local



developments after it, and the situation in the region contributed to the spread and proliferation of weapons of various kinds for many reasons and motives. Due to the danger posed by the possession of weapons among the people of the region, The French authorities have taken many measures and methods to limit its spread.

key words:

Armament, Tebessa region, the smuggling of weapons, armament convoys.

مقدمة:

شهدت منطقة تبسة نشاطا كبيرا لتجارة الأسلحة الحربية، فقد اهتم أبناء المنطقة بهذا النشاط منذ سنوات تعود إلى ثمانينات القرن التاسع عشر على الأقل، وقد تطور هذا النشاط بداية من الحرب العالمية الثانية، وباعتبار أن المنطقة كانت تمتلك شريطا حدوديا مع تونس، فقد استخدم من طرف بعض أبناء المنطقة في إدخال كميات كبيرة من الأسلحة الحربية، وإضافة إلى هذا فقد كان لفوج المنظمة الخاصة بتبسة دور فعال في جمع الأسلحة، وبمبادرة من بعض المتمردين على القانون الاستعماري فقد نشطت بعض الخلايا في مجال جمع وتهريب الأسلحة الحربية، وقد أثرت الثورة التونسية في أبناء المنطقة الذين تعاطفوا معها باسم الدين والجهاد، وقد قام بعضهم بجمع الأسلحة الحربية لصالح الثورة التونسية، ومن هنا فقد شهدت المنطقة نقصا حادا للأسلحة الحربية، مما دفع ببعض الثوريين إستراتيجية لمنع تواصل تقديم الأسلحة للثوار التونسيين، والسؤال الذي يطرح في هذا الإطار: فيما تمثلت أنشطة وعمليات جمع السلاح في منطقة تبسة قبل الثورة التحريرية الجزائرية؟

بدايات تجارة الكنترة الحربية بمنطقة تبسة:

تكشف المراسلة المحفوظة بالأرشيف الوطني التونسي، والتي تتضمن تقريراً أرسله القنصل الفرنسي بتونس والموجه إلى الوزير الأول الفرنسي، التي تشير إلى قيام بعض الأفراد المنتمين إلى عرش أولاد العيساوي قبيلة النمامشة بعمليات لتهريب الكنترة الحربية في منطقة الظهر التونسية سنة 1881، وتضيف المراسلة أنهم من أنساب الشيخ معتر باشا توزر وكانوا يحملون هذه الكنترة الحربية وذخيرتها على ظهور ستة من البعير، وقد تلقوا بعض المساعدة من قبل خدام صالح بن عثمان خليفة توزر، وخدام باشا مفتي الشيخ إبراهيم بن بوعلاق، اللذان كانا يقومان بإخفاء الأسلحة ووضع مجموعة حراسة عليها، ويتضح من المراسلة أن هذه العملية قد أزججت كثيراً تجار الأسلحة الفرنسيين الذين رفعوا تقريراً في هذا الشأن إلى القنصل الفرنسي¹.

وتشير وثيقة أخرى مرسله من باي تونس مصطفى بن إسماعيل موجهة إلى القنصلية الفرنسية العامة بتونس، أن منطقة الحدود التونسية الجزائرية تشهد عمليات لتهريب الكنترة، وهذا بتواطؤ ومساعدة من بعض الجهات المحلية بتوزر، والتي تربط توزر بجنوب تبسة، وقد أشار الباي إلى ضرورة وضع حد لهته الأنشطة المشتركة بين التونسيين والجزائريين التي يقومون بها في تونس².

ومن خلال هاته التقارير التي رفعتها جهات رسمية تونسية وفرنسية، يلاحظ أن عمليات تهريب الكنترة الحربية التي كان يقوم بها أبناء منطقة تبسة بمساعدة سلطات محلية تونسية، أضحت تشكل مصدراً لإزعاج السلطات الاستعمارية الفرنسية التي كانت تبسط سيطرتها على كل من تونس والجزائر، بفعل أشخاص كانوا يمتنون تجارة الأسلحة الحربية.

جمع الأسلحة الحربية بمنطقة تبسة خلال الحرب العالمية الثانية:

قامت قوات الحلفاء في سنة 1942م بعملية إنزال كبيرة لجنودها في شمال إفريقيا، وهذا لوقف انتشار القوات الألمانية والإيطالية المتمركزة في ليبيا باتجاه الغرب، حيث خاض الطرفان معارك طاحنة في ليبيا وتونس، وصلت في العديد من الأحيان إلى عدة مناطق حدودية بين تونس والجزائر منها بوشبكة وتبسة³، وفي هذا الصدد يشير المجاهد نور الدين سواحي أن الطائرات الألمانية كانت تقوم بعمليات قصف في مدينة تبسة في بعض الأحيان، وكان بعض سكان المدينة يتوجهون لغاريسي غارفرنسيس من أجل الاختباء فيه، وتميز هذا القصف بالشدة والعنف لدرجة أن أبواب المنازل كان تفتح تلقائيا عندما تسقط قنابل الطائرات الألمانية على المدينة⁴.

كما شهدت نواحي فوسانة وتيتيه قرب أم علي، عدة مواجهات حربية بين القوات الألمانية وقوات الحلفاء، وخلفت هذه المعارك عددا كبيرا من الأسلحة الحربية لم يتم استرجاعها من قبل القوات المتقاتلة، خاصة في المنطقة الممتدة من مدينة قفصة وصولا إلى قابس، واسترجع كثير منها من قبل المواطنين التونسيين، الذين قاموا بتخزينها ثم بيعها فيما بعد لتجار أسلحة جزائريين⁵.

ومن ناحية أخرى فقد قامت السلطات الألمانية بممارسة نشاط كبير في منطقة شمال إفريقيا، في إطار الدعاية ضد الوجود الفرنسي، بهدف كسب مؤيدين لها في المنطقة، ويشير أرنست قورمان Woerman Ernst، وكيل سكرتير الدولة ومدير القسم السياسي بوزارة الخارجية الألمانية (1938-1945)، في مذكراته الشخصية الصادرة في سنة 1940، والتيفيد فيها إلى وجوب توجيه الدعاية الألمانية بقوة في منطقة شمال إفريقيا خاصة ضد بريطانيا وفرنسا، ولهذا السبب فقد غصّت بلدان المغرب العربي بعدد كبير من الجواسيس الألمانين، وتحولت بفعل هذا إلى جسر ألماني في شمال إفريقيا⁶.

أما النشاط الألماني في الجزائر فلم يكن مثل تونس والمغرب، بحكم مقتضيات واتفاقات خضوعها لسيطرة حكومة فيشي ومصالحها، ومع ذلك فقد سخرت الإذاعة

الألمانية دعايتها لحث الجنود الجزائريين ضد الجيش الفرنسي، لمقاتلة قوات الحلفاء باعتبارها عدوة لها، ولهذا الغرض فقد أنشأت إذاعة خاصة، وأصدرت عددا من الصحف والمجلات، التي مارست حربا نفسية ضد فرنسا وقوات الحلفاء، ونادت بوجوب توحيد أقطار المغرب العربي لتحصل على استقلالها⁷، وحسب شهادة المجاهد بشير معيفي، أكد فيها أن المدعوزرقي عمر بن لسود قام بالاتصال بجاسوس ألماني كان يتكلم باللغة العربية سنة 1943، واتفق معه على إحضار كمية كبيرة من الأسلحة، وقد نجح في إدخالها على متن شاحنة، وقام بتخزينها في مطمور في منطقة بئر العاتر، وقد قبضت عليه السلطات الاستعمارية على اثر وشاية، وقد حُكم عليه بتهمة المساس بأمن الدولة الفرنسية، وأصدرت المحكمة في حقه حكما قضائيا بعقوبة الإعدام، وتم تخفيض العقوبة إلى السجن في سنة 1943 وخرج منه سنة 1952⁸.

وفي هذا السياق يضيف المجاهد أحمد الزمولي أن المدعو حامد روابحية اتصل ببعض الضباط الألمان ليزودوه بالسلح والذخيرة، حيث أُلقت 04 طائرات العديد من الأسلحة في العديد في جبال الدكان وشعبة لأرجام وأم الكماكم وقرن الكبش، واستقبلها كل من محمد الشبوكي وإبراهيم الزمولي ولبارك وروابحية الذهبي، ثم تم إخفاء هذه الأسلحة بدوار الدرmon ودوار أشكون⁹.

وقد تمكن بعض المغامرين الجزائريين خلال فترة الحرب من سرقة أسلحة تعود لجنود ايطاليين وحتى أمريكيين، لكن لم يكن من السهل سرقة أسلحة الجنود الفرنسيين رغم حالة الضعف التي كان يمر بها الجيش الفرنسي الذي كان يعاني خلال الحرب العالمية الثانية، بفعل الهجومات الألمانية المكثفة ضده¹⁰، وكانت تلك الأسلحة تشمل بضع عشرات البنادق من نوع موزر، وبعض بنادق ستاتي الخفيفة، فضلا عن عدد كبير من بنادق الصيد وبعض المكاحل الفرنسية القديمة الصنع والرشاشات من نوع ستيرن¹¹.

وخلال أربعينيات القرن العشرين، ظهرت مجموعة من المتمردين على القانون الاستعماري الفرنسي بمنطقة تبسة، وكان على رأسها كل من لمين دربال الذي كان

متمركزا بجبل العنق قرب بئر العاتر، وفارسي محمد بن عجرود الذي كان متمركزا في رأس العش قرب الجبل الأبيض، ومحمد بن عبيد البلعيساوي، وكانت تجمعهم علاقة صداقة. حيث سعوا إلى جمع الأسلحة الحربية خاصة بنادق الصيد منها، وكان هذا النشاط يعد عملا من المغامرة، خاصة في ظل السياسية المنتهجة من قبل السلطات الاستعمارية، التي كانت تواجه بحزم مثل هذه الأنشطة، وفي هذا الصدد قامت بإجراء اتصالات مع دربال لمن الذي اعتصم بناحية الحقف عن طريق القياد الذين استخدموا أصدقائه للضغط عليه لأجل تسليم نفسه للسلطات الاستعمارية. بغية وقف نشاطه، لكن لمن لم يرضخ لهته الضغوط التي مورست عليه وبقي يزاوّل نشاطه في جبل العنق خاصة إذا تم الأخذ بعين الاعتبار أنه كان يعرف كل المخابئ التي كان الجبل يتوفر عليها، لهذا السبب فقد قام بإعداد مجموعة من المخابئ في الأماكن الإستراتيجية للجبل، وأخفى فيها الأسلحة التي كان يقوم بجمعها¹².

انتشار الأسواق السوداء لبيع الأسلحة الحربية بتبسة:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ولأن الجزائريين كانوا شغوفين بشراء الأسلحة الحربية وذخيرتها، فكانوا أيضا مهتمين بالتجارة فيها، ولذلك كانت القوافل المحملة بالأسلحة والذخيرة تخترق الحواجز التي كانت تقيمها القوات الاستعمارية المربطة على الحدود الجزائرية التونسية، التي كانت تسعى جاهدة لوقف الأنشطة التي يقوم بها الجزائريين، لكن هذه الإجراءات العسكرية الفرنسية لم تجدي نفعا في وقف تدفق الأسلحة في المنطقة الحدودية¹³.

فقد نشطت الأسواق السوداء لبيع الأسلحة الحربية، وانطلقت بالأساس من تبسة، فتجار الأسلحة ركزوا على حب الشاوي للأسلحة الحربية، التي تحولت إلى نشاط تجاري، وكانوا يقومون بشراء الأسلحة انطلاقا من تونس وليبيا، ويتم نقلها عادة عبر قوافل مكونة من أربعة إلى ستة جمال في القافلة الواحدة، وتتم هذه العملية أربع مرات في السنة، إذ تحولت تبسة بفعل هذا النشاط إلى سوق كبير لبيع الأسلحة لسكان الأوراس، بمعدل ثلاثمائة قطعة في كل فصل، كانت السلطات الاستعمارية تسترد أغلبها عقب المشاجرات أو الجرائم، أو عن طريق الوشاة¹⁴.

وقد اشتهر لزهر شريط كأحد أبرز تجار الأسلحة الحربية بمنطقة تبسة، وكان يمارس نشاطه هذا رفقة شقيقه حمزة شريط، حيث قاما بتكوين شبكة لتهريب الأسلحة مكونة من عناصرتونسية وليبية، رغم المخاطر التي تعترضه من طرف رجال الجمارك، تصل في بعض الأحيان إلى حد الاحتكام بالأسلحة بين الطرفين¹⁵. كما أخذت الأسلحة الحربية الحديثة تنتشر بين الجزائريين، خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية، وسجلت عدة وثائق معاصرة مثل العرض السنوي للحالة العامة للجزائر، التي كانت تصدرها الحكومة العامة الفرنسية، وأعربت فيها عن قلقها إذ عبر العدد الخاص بسنة 1947، والذي احتوى تقارير عن امتلاك عدد من الجزائريين بشكل غير مرخص للأسلحة الحربية، وزيادة عن انتشار شائعات حول وجود مخازن لهذا النوع من الأسلحة عبر القطر الجزائري¹⁶.

ويؤكد المجاهد المرحوم أحمد دينار المدعو حمة لباندي أن والده كان يمتلك سلاحا حربيا من نوع ستاتي، حيث يعتبر هذا النوع من الأسلحة منتشرا بين سكان المنطقة وبشكل وفير، فقد كانت معظم العائلات تمتلك أسلحة من نوع ستاتي ايطالية الصنع، أوفيزي قارة ألمانية الصنع المعروف باسم ثموني، ويعود تاريخ تصنيعها إلى سنوات الحرب العالمية الثانية، وتؤكد هذه الشهادة ما تداوله التقرير الفرنسي بخصوص امتلاك الجزائريين للأسلحة الحربية¹⁷.

أما المجاهد بشير معيفي فيؤكد أن عددا كبيرا من أبناء منطقة بئر العاتر كانوا يمارسون مهنة بيع الأسلحة الحربية، نذكر منهم الإخوة معيفي صالح بن عبد السلام ومحمد بن عبد السلام، وكانوا يجلبون الأسلحة من ليبيا وغدامس مروراً بين قردان، حتى بئر العاتر، وكانوا يستخدمون قافلة مكونة من ثلاثة جمال في كل رحلة لجلب الأسلحة في الفترة الممتدة من سنة 1947 إلى 1951، وكانت أغلب الأسلحة التي كانا يجلبانها فيزي قارة وعشاري إنجليزي، وموزير ألمان، وطامسون، وستاتي طاليان¹⁸.

غير أن أغلب عمليات تهريب الأسلحة كانت تجري في منطقة الجنوب القسنطيني الممتدة من الأوراس النمامشة شمالاً حتى وادي سوف جنوباً، وساعد على ذلك وقوع معارك طاحنة بين الحلفاء والمحور بالقرب منها أثناء الحرب العالمية الثانية، فسليلة جبال النمامشة تمتد داخل الأراضي التونسية، بالإضافة إلى موقع المنطقة الاستراتيجي

باعتبارها منطقة حدودية، وصعوبة تضاريسها، وتتوفر على مسالك وعرة لا يعرفها إلا أبناء المنطقة ومن الصعب على السلطات الاستعمارية مراقبتها، الأمر الذي يسهل تمرير الأسلحة والذخيرة¹⁹.

وقد أشارت تقارير صادرة من مصالح الشرطة والدرك والجمارك في كل من الجزائر وتونس، إلى الكثير من عمليات الحجز وإلقاء القبض على بعض الأشخاص المهربين وتوقيف القوافل الحاملة للسلح الحربي، التي أكدت أنها حجزت مع مطلع 1946 بمدينة بئر العاتر بالقطر الجزائري (14) أربعة عشر بندقية حربية وبندقية واحدة رشاش (mitrailleuse)، والمهم هو اعتراف هذه التقارير بضعف إمكانيات السلطات الاستعمارية أمام كثرة القوافل المهربة للسلح الحربي وانفلات أغلب القوافل من قبضتها، وهو أمر يؤكد هذا النشاط على الرغم من كثرة القوات الفرنسية على الشريط الحدودي²⁰.

وتعترف وثائق السلطات الفرنسية بهذا الواقع، فيؤكد تقرير للمكتب الثاني مؤرخ في 25 ديسمبر 1946 على وجود عمليات تهريب السلح في ناحية تبسة وعجز مصالح الأمن عن وضع حد لها بسبب ضعف وسائل التدخل وعدم كفاية المراقبة، إلا أن هذا لم يمنع من إيقاف بعض المهربين وحجز بعض الأسلحة الحربية من حين لآخر كاستثناء يؤكد القاعدة²¹.

وفي جانفي 1947 أكد الملازم الأول رودوم (redom) قائد فرقة للدرك الاستعماري قامت بين الفترة الممتدة بين 18 و20 جانفي بإلقاء القبض على أشخاص جزائريين وتونسي واحد يقومون بتهريب الأسلحة الحربية بمدينة ونزة (قرب تبسة) وهم: السيد/ غزيل المدعو نايلي، غربي بن محمد المقيم بمدينة تاجروين بالمقر التونسي. السيد/ مجندل المدعو مسيكنة، محمد بن مدني وهو تونسي ولم يقع التحقق من مقر سكناه.

السيد/ مازوز بن عمر من دوار مرسط، قريب من مدينة ونزة بالقطر الجزائري. السيد/ بوسيدة عمار بن محمود الساكن بمشته الزوية قرب مدينة الوزنة (بلدية مرسط المختلطة حينئذ) القطر الجزائري.

كما تم ذكر حجز الأسلحة الحربية الآتية:

مسدسين إثنين 09 ملم من نوع باريتا (paretta).

مسدس واحد من نوع 13 ملم.

05 مسدسات لم يضبط نوعها.

173 خرطوشة 09 ملم نوع باريلام (parbellum).

13 خرطوشة 09 ملم من نوع باريتا (paretta).

03 خراطيش متنوعة صنع أمريكي²².

وكان السيد مجندلي المذكور هو محور عملية تهريب الأسلحة منذ سنة 1945 وذكرت التقارير أن تلك الأسلحة كانت تأتي من ضواحي مدينة تونس وبجزرت وأكدت على ضرورة تكثيف نشاط الدرك الحدودي وتشديد الخناق على مدينتي تونس والكاف، لكشف مخابئ الأسلحة²³.

أكدت تقارير أخرى وجود الكثير من الثوار الجزائريين المسلحين بسلح حربي منتشرين في جبال سوق أهراس وتبسة وآخرين في ناحية بسكرة وتوقرت وهو ما يؤكد فشل فرنسا في محاربة عمليات تهريب السلاح من القطرين التونسي والليبي إلى القطر الجزائري الثائر، ومن المؤكد أن حركة تهريب الأسلحة على الحدود الجزائرية الشرقية كانت نشطة وعمت منطقة الأوراس كلها ومنطقة الشريط الحدودي²⁴. كما أوقفت مصالح الأمن سنة 1947 أيضا مجموعة أخرى تنشط في تهريب السلاح في ناحية تبسة واسترجعت منها عدة أسلحة حربية من مخلفات الجيوش الألمانية والإيطالية المنهزمة أثناء حملة تونس²⁵.

عرفت تجارة الأسلحة ازدهارا ملحوظا على يد بعض الأشخاص الذين تخصصوا في هذا المجال، ومن ضمن هؤلاء لزهر شريط، في عام 1948 بعد عودته من فلسطين إلى مسقط رأسه، بعد مشاركته في الحرب العربية ضد الكيان الصهيوني، استأنف تجارته المتمثلة في تهريب الأسلحة، حيث أنشأ لذلك عدة مخابئ ونقاط تخزين واختار لها أماكن سرية ومتباعدة في المناطق الجبلية الوعرة والنائية، وخاصة الجبال الواقعة عبر المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس²⁶.

وكانت الأسلحة الفاسدة أو المعطلة يتم تصليحها محليا، وحسب شهادة بوقطاف طكوك فإن الأسلحة كانت تصلح عند شخص يدعى الصادق الشكراوي من الحمامات²⁷، وأضاف بشير معيفي أشخاصا آخرين مثل عمارة ناجي بن ناجي، معلم ناجي، زديري من أولاد محمد من الزقيق.²⁸ بينما يضيف نور الدين سواعي المدعو معلم علي بن علي الفجي من مدينة تبسة الذي كان يصلح الأسلحة التقليدية²⁹.

رد الفعل الفرنسية تجاه عمليات تهريب الأسلحة:

أولت السلطات الاستعمارية الفرنسية اهتماما كبيرا بمسألة تهريب الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية، وكونت فرقا إضافية لمراقبة تلك الحدود تقوم بجمع الأسلحة عبر القطر التونسي وتطارد القوافل الجزائرية التي تمر بها إلى الجزائر³⁰.

وكانت مهام مراقبة الحدود الجزائرية التونسية موكلة إلى مصالح الشرطة والدرك والجمارك في كل من الجزائر وتونس، كما كانت تلك المهام موكلة أيضا إلى هيئة الدوائر (douains) المتكونة من الخيالة والمتمركزة على طول الحدود الجزائرية التونسية وقد ألغيت هذه الهيئة بتاريخ أول جويلية 1946 بعد أن رفض المجلس المالي الجزائري تمويلها، وعوضتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في مهامها بطابورين من الطوابير المغربية إلى حين استأنفت الدوائر مهامها في منتصف سنة 1947.³¹

وقد أدى انزعاج السلطات الفرنسية العليا من عمليات تهريب الأسلحة إلى تكليف مسؤوليها في القطرين الجزائري والتونسي بالقيام بإجراءات حاسمة للحد من عمليات التهريب وذلك ما أكدده السيد مونس (mons) المقيم العام الفرنسي بتونس في تقريره المؤرخ بتونس في 03 جوان 1948 والموجهة إلى السيد جورج بيدو (وزير الخارجية الفرنسي)³².

وكان حاكم الجزائر العام قد اشتكى منزعجا إلى الوزارة الخارجية الفرنسية من عمليات تهريب الأسلحة الحربية من القطر التونسي نحو القطر الجزائري، وذلك ما أدى

بوزير الخارجية الفرنسي إلى التأكيد على المقيم العام الفرنسي بتونس وحثه على تكثيف عمليات محاربة النشاط السري لمهربي السلاح الحربي بالقطر التونسي³³.

ومهما حاولت فرنسا منع ومحاربة عملية إدخال الأسلحة إلى الجزائر فإن كبار ضباطها أكدوا انتشار الأسلحة بين سكان الأوراس وجبال النمامشة³⁴، ولم يكن مسموحا بامتلاك الأسلحة، وكل من يمتلك سلاح يتعرض إلى عقوبات بالسجن أو الغرامة، وكانت السلطات الفرنسية تتعرف على ذلك عن طريق القايد³⁵.

ورغم كل هذه الإجراءات فقد واجهت السلطات الاستعمارية عجزها أمام تيار التهريب المنظم باتخاذ عدة إجراءات إضافية أخرى أساسها:

- التفتيش المباشر، وإلقاء القبض على الأشخاص المهربين وهو إجراء عبر عن فشله بتأكيد من التقارير الفرنسية نفسها.
 - شراء الأسلحة بأسعار مرتفعة، حيث ساهم هذا الإجراء في إذكاء روح عملية التهريب وتشجيع بعض تجار الأسلحة ولعنا نلاحظ أن ثمن البندقية الحربية الواحدة تسلم إلى القوات الاستعمارية تشتري به عدة بنادق حربية تهرب إلى القطر الجزائري وبذلك يكون إجراء شراء الأسلحة المعتمد من طرف المصالح الاستعمارية قد أصبح في فائدة مهربي الأسلحة التونسيين والجزائريين معا، خاصة وأن الأسلحة الحربية في القطر التونسي كانت تعد بمئات الآلاف وبأضعافها في القطر الليبي وهو ما تؤكد التقارير الفرنسية الرسمية³⁶.
- بالإضافة إلى الوسائل القمعية، استخدمت السلطات الفرنسية وسيلة إغرائية في محاولة للحد من عملية تهريب الأسلحة حيث ذكر الطيب مسلم أنه بعد الحرب العالمية الثانية، استغل الحاكم العسكري لمدينة تبسة، فقر الناس وبؤسهم، ليشجعهم على جمع قطع السلاح المتبقية من فترة الحرب بالمنطقة وتسليمها له، مقابل تزويدهم ببعض المؤن.

وكان يهدف من وراء هذا الإجراء، منع أي تمرد محتمل في منطقتيه، خاصة بعد انتشار الدعاية الألمانية في أوساط السكان خلال فترة الحرب، وحدث مجازر 08 ماي 1945³⁷.

وفي هذا الإطار يذكر نور الدين سواحي أنه أثناء الحرب العالمية الثانية، تحصل الكثير من الجزائريين على الأسلحة وقاموا بتخبئتها، فقامت السلطات الاستعمارية بعملية تجميع الأسلحة، مقابل مبلغ معين من النقود، فكان الكثير من الجزائريين يقدمون الأسلحة إلى مصالح الشرطة، وقد استغلت الشرطة أوضاع الشعب المزرية في هذه الفترة خاصة بعد المجاعة التي حصلت سنة 1945 وما بعدها، لكن يوجد من احتفظ بسلحاه³⁸.

وكان يمنح أربعة أمتار من القماش، وكمية من الدقيق اللين لكل من يأتيه بقطعة سلاح، وبعض الفرنكات بحسب قطعة السلاح المستجلب³⁹. ويذكر المجاهد جلايلية محمد الباشا أن أباه محمد بن علي كان يتاجر بالأسلحة، وعمارة عثمان بن رابح، وخاله محمد بن سعد، حيث كانوا يقومون بتجارة الأسلحة التي يحضرونها بوساطة الإبل، وكان جزء منها يتم مقايضته مع السلطات الفرنسية والجزء الآخر يتم تخزينه وبيعه إلى وجهة مجهولة⁴⁰.

اعتمدت المصالح الاستعمارية نفس الإجراءات في القطر التونسي من أجل محاربة عمليات تهريب الأسلحة نحو القطر الجزائري، حيث كانت تقدم مبلغا ماليا على كل بندقية لكل من يقدم سلاحا إلى مصالح الدرك الاستعمارية وخصصت خلال سنة 1948 وحدها مبلغا ماليا قدره خمسة ملايين ونصف مليون مكافأة لمن يقدم الأسلحة لمصالحها⁴¹. وقد استغلت فرنسا أحوال الشعب الذي كان بحاجة ماسة إلى اللباس وإلى الأكل، وفي هذا الإطار يذكر المجاهد جلايلية محمد الباشا أنه خلال سنتي 1946 و 1947 قامت السلطات الفرنسية بتوجيه نداء للشعب التونسي أنكل من يحضر سلاحا يمنح مقابل ذلك أغذية وقماش⁴².

بالرغم من تشديد السلطات الاستعمارية مراقبتها للحدود ومحاولة للوصول إلى خلايا التنظيم السري الذي ينشط في مجال تهريب السلاح وتخزينه فإن نشاط الوطنيين الجزائريين المتشبعين بالفكر الثوري ظل متواصلا، وظل تجار السلاح يعتبرون أن هذا العمل هو مصدر للثروة والريح، ومن بين تجار الأسلحة في هذه المنطقة المجاهد يوسف العديل الباسطي الذي نشط في مجال تهريب السلاح من تونس عبر جبال الزريقة والمزارة والبطنة والخبنة وسارق الرق وحاسي الرباعة وبحيرة الأرنب نحو الجبل الأبيض والدرمون وغيره⁴³.

دوافع وأسباب امتلاك الأسلحة:

لعل أول ما يلفت الانتباه في هذا الإطار هو الانتشار الواسع والرغبة في امتلاك السلاح بين الجزائريين إلى درجة أن أصبح حمل السلاح رمزا للحرية والسلطة في تصورهم، وأضحى في المقابل عدم امتلاك سلاح فردي من علامات الاستبعاد⁴⁴.

ويضيف المجاهد جلايلية محمد الباشا أن الذي لا يملك سلاح يهان، ومن أسباب امتلاك السلاح حسب قوله حماية النفس والأغراض والممتلكات من الاعتداءات التي تقع أحيانا من قبل أشخاص، ويتم فيها سرقة الإبل والبقر والغنم وغيرها، وأيضا في حالة ذهاب القوافل إلى الصحراء، فإن الذي لا يملك سلاح للدفاع عن نفسه يتم الاعتداء عليه من طرف آخرين، وفي نفس الوقت يستخدم السلاح للحراسة، وعند رحيلهم يضعون جماعات لحراسة الأغنام والإبل والأغراض، كما كان يستخدم لصيد الغزال والأرؤ⁴⁵، حيث توجي عدة شهادات بأن عددا معتبرا من الجزائريين في تلك الفترة -خاصة في الأرياف- كان يملك بنادق الصيد، وكانت على نوعين: بندق صيد مرخصة، يملك أصحابها رخصا من السلطات الاستعمارية تبيح لهم حملها وأكثرهم من عملاء الإدارة الموثوق بهم، وبندق صيد غير مرخصة، اشتراها مالكوها سرا من مهربي السلاح بعيدا عن أعين السلطات الفرنسية وهم يمثلون أغلبية المسلحين بهذا النوع من البنادق⁴⁶.

وكان الكثير من أبناء تبسة يمتنون تجارة الأسلحة ويحبّون هواية الصيد ويعتبر من الرماة المهرة في هذا المجال، وهذا حسب ما ذكره المجاهد عباد لحبيب المدعو "قرفوف" الذي كان بدوره يمتلك سلاح حربي نوع (ثموني) وسلاح صيد، حيث أكد أنه هو وأخوه كانا ينشطان في تجارة الأسلحة المتبقية من الحرب العالمية الثانية، ثم يبيعونها إلى أفراد من الشريعة، وكانت الأسلحة تخبأ في مناطق سرية في الجبال.⁴⁷

وكان ثمن السلاح يختلف حسب النواحي فالرشاش - مثلا- كان يشتري من ليبيا بحوالي 15 ألف فرنك قديم ويباع في مناطق الحدود بين 20 و 25 ألف فرنك قديم ويصل سعره إلى الضعف أو يزيد في مناطق الشمال. وتعتبر هذه فرصة نادرة لجمع كميات معتبرة من السلاح وبأقل التكاليف.⁴⁸

أما المجاهد أحمد دينار، فيرجع سبب انتشار الأسلحة بكثرة بين السكان إلى ما يلي:

- الثمن الذي كانت تباع به الأسلحة حيث كان يصل ثمنها في بعض الأحيان إلى حوالي 07 إلى 08 آلاف فرنك فرنسي.
- توفر ذخيرة هته الأسلحة بكثرة فقد كان تجار ومهربي الأسلحة يحملون كميات كبيرة من الذخيرة معهم خلال عمليات نقل الأسلحة.
- الدور الذي لعبه السّوافة في نقل السلاح الحربي إلى المنطقة، خصوصا وأنهم كانوا يقطنون في المنطقة الحدودية القريبة من تونس، وقد ساهم نمط حياتهم القائم على الترحال في عمليات نقل السلاح خفية عن أنظار السلطات الاستعمارية.
- اشتهر دوار قبيلة أولاد العيساوي بتجارة السلاح، لأنهم كانوا يقومون بعمليات بيع السلاح الحربي وبالرغم من علم السلطات الاستعمارية إلا أنها كانت عاجزة عن وقف نشاطهم في المنطقة.
- كان سكان المنطقة يتنافسون في الحصول على السلاح، إلى حد وصل أن في كل بيت سلاح حربي تقريبا.⁴⁹

ومن دوافع امتلاك الأسلحة أيضا توفير الأمن للأشخاص والممتلكات، حيث كان لزهري شريط يمكّن البدو الرحل بالناحية من كل الأعراش بالأسلحة، وخاصة منهم من

اضطرتهم الظروف آنذاك إلى التنقل بحثا عن الماء والكأ ضمن رحلة الشتاء والصيف بين المناطق الصحراوية والمناطق التلية، لتأمين أنفسهم وأموالهم، حيث كانوا في أشد الحاجة إلى السلاح لحماية أعراضهم وأرزاقهم ومواشيهم من خطر العصابات وقطاع الطرق...الخ⁵⁰.

كما أن الأسلحة كانت تستخدم في الأعراس والمناسبات، حيث يذكر الطاهر الزبيري أنه كانت تنظم مهرجانا شعبية ببادية "أولاد سيدي عبيد" الواقعة شمال تبسة، بين منطقتي العوينات والونزة، وتسمى هته المهرجانات ب"الوعدة" أو "الزردة"، وتقام فيه استعراض للفرسان الذين يركضون بأحصنتهم في الميدان ويطلقون في نفس الوقت البارود في السماء، وهو ما يثير الإعجاب⁵¹.

المنظمة الخاصة بتبسة وعملية التسليح:

تبنى مجتمعون من حركة انتصار الحريات الديمقراطية تأسيس منظمة شبه عسكرية عرفت باسم "المنظمة الخاصة"، وتدعى أحيانا "المنظمة السرية" للإعداد والتحضير للثورة، وذلك في 15-16 فيفري 1947، بمدينة الجزائر، وكان المؤتمرون واعون بضرورة الاحتراس من تكرار الخطأ المأساوي الذي وقع فيه الحزب سنة 1945، وهو يحاول يائسا تفجير التمرد المسلح عبر كافة أرجاء التراب الوطني⁵²، وأوكلت المهمة إلى محمد بلوزداد الذي بدأ بتجنيد حوالي 300 عنصر⁵³.

وفي اجتماع عقد في 13 نوفمبر 1947، تم تعيين الحسين آيت أحمد قائدا للمنظمة الخاصة خلفا لبلوزداد الذي أنهكه مرض السل.

واقترح محمد بوضياف على رأس منطقة الشرق الجزائري، ومحمد ماروك على رأس منطقة الوسط، وجيلالي رجيبي على مدينة الجزائر وأحوازاها، وعمار ولد حمودة على منطقة القبائل، وأحمد بن بلة على منطقة الغرب⁵⁴.

وكانت ولاية قسنطينة تضم أربع دوائر هي: قسنطينة، بسكرة، باتنة وتبسة، حيث كان رؤساء الدوائر يجتمعون مرتين في الشهر بقسنطينة في مقر حزب حركة الانتصار، يتم خلالها مناقشة التقارير المختلفة والحصول على التعليمات⁵⁵.

وكان السيد الطيب بولحروف هو المسؤول الأول عن تنظيم حزب حركة الانتصار في الولاية الأولى والمؤسس الأول للمنظمة الخاصة بتبسة⁵⁶.

كان أعضاء المنظمة الخاصة بمدينة تبسة 22 عضوا، وكانوا يختارون من ضمن أعضاء حركة انتصار للحريات الديمقراطية، ويتم انتقاء الأعضاء وفق معايير معينة أهمها الالتزام، والكفاءة، الصرامة والبنية الجسدية القوية وغيرها، وكانت الاجتماعات تعقد بشكل سري على شكل مجموعات صغيرة، في حدود 4 إلى 5 أشخاص، دون استخدام الوثائق، وكانت التعليمات تحفظ عن ظهر قلب، بهدف عدم ترك أي أدلة مادية قد تؤدي إلى اكتشاف المنظمة، كما كانت فيه دورات للتدريب ويحملون معهم الفؤوس، والجرافات، بالإضافة إلى التدريب على استخدام الأسلحة، يتدرب خلالها أعضاء المنظمة على تفكيكها وتركيبها وأيضا تعلم التصويب والرمية، وكانت أماكن التدريب تتم في الجبال المحيطة بتبسة، شرط أن لا تكون هذه الجبال مكشوفة، كي لا يتم اكتشافهم من طرف السلطات الفرنسية، وكان من ضمن أعمال المنظمة الخاصة تبديل طوبوغرافية المنطقة، عن طريق تغيير المعالم المختلفة في الجبال من الدروب والمسالك الجبلية، وغرس الأشجار لتغطية المعالم القديمة أو تهديمها، وهذا بهدف تضليل السلطات الفرنسية حالة نشوب الثورة⁵⁷.

بعد أن أنهت الأفواج السنوات الثلاث من التكوين النظري، والتدرب في المرتفعات المحيطة بالمدينة على بعض الأعمال شبه العسكرية، انتقلت وفقا لرواية الطيب مسلم إلى مرحلة التكوين التطبيقي، حيث استدعي هذا الأخير من قبل القيادة الجبهوية في قسنطينة بصفته المسؤول الأول عن التنظيم في تبسة إلى حضور تربية مغلق في غابات "كندي سمندو"⁵⁸.

كانت نشاطات المنظمة أثناء عمليات جلب الأسلحة تحضيراً للثورة يعرضها لخطر كبير، واتسمت بالسرية التامة، حيث يذكر عضو المنظمة الخاصة الطيب مسلم عند عودته من مهامه في قسنطينة أنه كان في بعض الأحيان يجلب معه بعض قطع السلاح، وكان شديد الحذر في ذلك، حيث يقول "كنت أجلب المسدس مفككا إلى قطع عديدة، أضعها في جيوبي وعندما أصل إلى تبسة أعاد تركيبها"، وبهذا ينجو من المراقبة الأمنية الاستعمارية ومحطات النقل⁵⁹.

وحسب شهادة نور الدين سواعي فإن المنظمة كانت تحوز على قطعتي سلاح حربيين من نوع موسكوطون تستخدم للتدريب، وكان نور الدين سواعي يخبئها في منزله تحت سريره الخاص، كما تحصل أيضا على مسدس نوع روفولفار (نوع ألماني)، منحه إياه ابن عمه الذي كان ضمن الجيش الفرنسي، وكان لدى المنظمة أيضا متفجرات وأدوات أخرى، وكانت تُخبأ داخل سرداب بمنزله⁶⁰.

وكان أعضاء المنظمة الخاصة يستخدمون في عملية جلب السلاح خططا ذكية للإفلات من قبضة الأمن الفرنسي، من ذلك أن الطيب مسلم عندما كان في قسنطينة حاملا معه مسدس، وصادف ذلك اليوم، تواجد عناصر فريق كرة القدم التبسي المعروف باسم الشباب الرياضي المسلم التبسي، فقصدتهم واتصل بلاعب منهم وكان مناضلا في المنظمة الخاصة، وهو نور الدين سواعي، وطلب منه ضرورة تدبير أمره ليعود معهم في الحافلة إلى تبسة، وبالفعل كان له ما أراد وعاد مع الفريق الرياضي، وفلت من تفتيش الشرطة في الطرقات⁶¹.

وكثيرا ما واجهت المنظمة الخاصة بتبسة خلال عمليات شراء الأسلحة عدم توفر المال الكافي، حيث كلف ديدوش مراد الطيب مسلم، بعملية جلب أسلحة عن طريق الاتصال مع مهربين تونسيين، الذين كانوا ينشطون بين تونس –تبسة- بئر العاتر، وكانت الحمولة صناديق من نوع بيريتا الإيطالية، التي تعود إلى فترة الحرب العالمية الثانية، فطلب من ديدوش الحضور على جناح السرعة، وبعد قدوم ديدوش إلى تبسة سلمه مسلم ورقة كتب عليها " لقد وجدت عند بعض إخواننا التونسيين القاطنين في

الحدود سبعة صناديق بها أسلحة، إيطالية من نوع بيريتا، كانت مخبأة في مخزن الجيش الألماني الذي تركه بليبيا بعد مغادرته شمال إفريقيا⁶².

ثم طلب منه توفير مبلغ 252 ألف فرنك لأن سعر الصندوق الواحد يساوي 36 ألف فرنك، غير أن ديدوش مراد لم يستطع توفير المبلغ المطلوب، وأخبر مسلم أنه بصدد الهجوم على 200 مركز بريدي عبر التراب الوطني بما في ذلك بريد تبسة.

وتؤكد هذه الشهادة مدى معاناة قادة التنظيم من نقص الوسائل المادية في الإعداد للثورة والاستعداد لها، كما تؤكد الصعوبات الكبيرة التي كانت تواجه أعضاء المنظمة الخاصة، خاصة فيما يتعلق بالمال والسلاح، اللذان يعدان عصب أية ثورة تحريرية في العالم⁶³.

ولم ينصب اهتمام المنظمة على جلب السلاح فقط، بل شمل كذلك جمع المتفجرات وتوفير أجهزة الإشارة وغير ذلك من معدات الحرب الثورية، وفيما يخص المتفجرات، كانت عمليات جمعها تتم بالأخص في المناطق التي تكثر فيها المناجم، كالونشريس التي تشير الوثائق الفرنسية إلى حدوث عدة اختلاسات للمواد المتفجرة والصواعق من مستودعات الشركات المنجمية العاملة بها كالونزة (شمال تبسة) وفلفلة في الشرق التي كان يشرف على جمع المتفجرات من مناجمها سويداني بوجمعة، حيث كان الديناميت يجمع لصالح المنظمة⁶⁴.

في 18 مارس 1950 وباكتشاف المنظمة الخاصة بدأت أولى الاعتقالات لأعضاء المنظمة، وملاحقة الفارين منهم، حيث أسفرت حملة التفتيش والاعتقالات في تبسة بحسب إفادة الشرطة عن اعتقال 21 مناضل، واحتجاز بندقيتين قصيرتين، ومائة وأربعون خرطوشة، وخمس خراطيش نوع شديت، وخمس صواعق، ومسدس آلي عيار 35/6⁶⁵.

جمع الأسلحة في الفترة 1950-1954:

مع بداية الخمسينات ظهرت بعض الحركات التمردية ضد السياسة الاستعمارية الفرنسية، مثل التمرد الذي قام به دربال لمين الذي اتصل بمجموعة من رفاقه⁶⁶ توافق توجهه ومنهجه المبني على معاداة الاستعمار، وقاموا بجمع السلاح والذخيرة وتخزينها بمكان اعتصامه بجبل العنق بعيدا عن عيون الاستعمار⁶⁷.

- جمع الأسلحة لصالح الثورة التونسية بإقليم تبسة:

بعد قيام الثورة في تونس سنة 1952، أصبحت محل اهتمام ومتابعة من طرف بعض الجزائريين، وخاصة سكان الشريط الحدودي، وبحكم أن المناطق الحدودية متداخلة ومتمازجة بسكانها وأنها سريعة التأثر ببعضها البعض، وبحكم المصالح المتبادلة والعلاقات المتعددة التي تربطها ببعض، كان من الطبيعي أن يتأثر سكان الشريط الحدودي بما يقع في تونس ويتفاعلون معه، لأن ثورة تونس تمثل في نظرهم ثورة جميع أبناء الشمال الإفريقي، وتمنى الكثير من الجزائريين لو أن قامت الثورة في الجزائر⁶⁸، وبعد ظهور الطلائع الأولى للثوار التونسيين بناحية النمامشة، ومن خلال اتصالاتهم ولقاءاتهم بالمواطنين الجزائريين للتعريف بقضيتهم وشرح مهمتهم، وطلب العون والمساعدة منهم، سواء بالمال أو السلاح أو الرجال للمشاركة في المقاومة التونسية، تجاوب العديد من الجزائريين، فممنهم من أمدّهم بالمال، وممنهم من أمدّهم بالسلاح والذخيرة، وممنهم من وقّر الإيواء والتموين، وممنهم من حمل سلاحه وذخيرته والتحق بصفوفهم مجاهدا في صفوف الثوار التونسيين⁶⁹.

كان من بين المشاركين في الثورة التونسية المجاهد لزهر شريط، حيث التحق بالجيش التونسي في شهر أوت 1953، عن طريق بئر العاتر والرديف التونسية، وجنّد بالجيش التونسي كمتطوع، تحت مسؤولية لزهر شريطي التونسي من قبيلة الهمامة، وساهم في جمع الأسلحة من القطر الجزائري إلى الثورة التونسية، ومن بين جولاته تلك

أنه اتصل بأخيه حمزة سنة 1953 وساعده على أخذ بعض الأسلحة (ستاتي) من بعض أقاربه وكمية من الذخيرة، وكان لزهر مسؤولا على أربعة تونسيين، ثم رجع للمرة الثانية وهو مسؤول عن خمس جنود تونسيين. ولما عاد لزهر إلى القطر التونسي، سمع به بعض الجزائريين المحبين للجهاد، فالتحقوا به ومنهم شريط محمد بن عبد الحفيظ، وعبد الله بن سالم (من أولاد سيدي عبيد)، علي بن عبد الحفيظ (أولاد خليفة) وعبد العزيز مبارك (من أولاد مبارك الزرامة)⁷⁰.

ولما وقع تسليم السلاح في تونس، لم يسلم بعض الجزائريين سلاحهم، ورجعوا إلى القطر الجزائري في جانفي 1954، ووصل لزهر شريط إلى دوار تازننت ومعه حوالي خمسة عشر رجلا جزائريا ومعهم بعض الأسلحة التي لم يسلموها إلى التونسيين، وكان السبب الرئيسي في مجيئهم معه، أن لزهر شريط كان قد كلمهم عن أنباء تقول بإمكانية حدوث ثورة على المستعمر في الأوراس فقال لهم في اجتماع في خنقة الصفصاف "نخرج جميعا من القطر التونسي إلى الجزائر، فإذا كانت الثورة نلتحق بها ونسعى لجمع السلاح".

ووقع اتفاقهم على ذلك، وحمل لزهر سلاحه (ثموني) كان قد سلمه له عبد الحفيظ الخلفاوي الذي كان مريضا وتخلف عن دفعه إلى التونسيين، واتجه لزهر إلى مدينة فريانة بتونس وجعل يجمع الأسلحة والذخيرة، وسلمه التونسيون الذخيرة فقط، ثم إن التونسيين سلموا إلى الجماعة الجزائرية عشرة آلاف فرنك لكل فرد، وحملوا أسلحتهم وذخيرتهم وعادوا إلى الجزائر⁷¹.

- جمع السلاح بتبسة قبيل الثورة التحريرية الجزائرية:

إن الظروف للتحضيرات الأولى للثورة بتبسة تختلف عن باقي المناطق في ربوع الوطن، في سبيل ذلك تكونت مجموعة خاصة من المناضلين كانت النواة الأولى للثورة في المنطقة، وكان فرحي ساعي من بين أعضائها المؤسسين وقد عقدت هذه اللجنة حسب رواية المجاهد لخضر بوزيان خمسة اجتماعات موزعة كما يلي:

الاجتماع الأول عقد في ربيع 1952 ، أما الاجتماع الثاني فكان في شهر سبتمبر 1953 الاجتماع الثالث والرابع عقد في جوان⁷²، 1954 أما الاجتماع الخامس عقد بتاريخ 30 أكتوبر 1954 عند براكني أحمد وبراكني عمار، تكونت من 19 رجلا⁷³.

بعد اجتماع جوان 1954 طُرحت قضية جمع الثوار التونسيين للأسلحة الموجودة بالتراب الجزائري، وفي محاولة للحد من جمع السلاح لفائدة الثورة التونسية، قال عثمان بن رابح: "إني سأتدبر بعض الدفاتر التي تحمل اسم الحزب الدستوري التونسي وسنسلم كل مواطن نأخذ سلاحه وصلا يشهد أن المجاهدين التونسيين هم من اخذ السلاح"، عندئذ قال مصطفى بن بولعيد "إن نجاح أي عملية يتوقف أساسا علي السرية التامة" وبعدها تفرق الحضور. وفي هذا الإطار أصدر بن بولعيد أوامره، إذ طلب من بعض الوطنيين على الحدود الشرقية الجزائرية المتاخمة لتونس بالتكر في زي الثوار التونسيين وجمع الأسلحة من سكان الحدود الغربية لتونس⁷⁴.

يذكر المجاهد بوزيان أنه "بداية ببئر الوسرى، شرعوا في التفتيش وتحصلوا على بندقية من إحدى البيوت هناك، ثم ذهبنا إلى بيت جماعة خالد باشا (أولاد خليفة) وتحصلوا منهم على 04 بنادق "ستاتيات"، ثم مزّوا على خالد بوجلال وتحصلوا من ابنه على بندقية من نوع "ستاتي"، بعدها ذهبوا إلى فنوة "أولاد خليفة" بن نور علي بن عبد الحفيظ، وجلبوا من عنده بندقيتين ثم اتجهوا إلى هنشير الحصاحص، أولاد عنلة فلم يجدوا لديهم أي سلاح، ثم أكملوا مسيرتهم إلى بئر بسكاره، ووجدوا لديهم بندقيتان وبعدها إلى فرجة تمورة وأخذوا من عندهم بندقية ثم بعدها عادوا إلى براكني احمد وفرحي ساعي فعاد كل منهم مع جماعته "فرحي ساعي مع جماعته ولعبيدي هو مع جماعته، وتوجهوا نحو الباقيين لاستكمال طريقهم لجلب السلاح، ثم ذهبوا إلى عرش الطكاكة وأولاد بوقصة فأخذوا من جماعة الطكاكة بندقيتان ثم إلى أولاد بوقصة الذي تواعد أحد منهم بالقتل مما أدى إلى انسحابهم وتوقفوا عن جمع السلاح".

بعد عودة لخضر بوزيان ورفقاؤه إلى تبسة افترقوا وبقي فقط فرحي ساعي الذي أتى بإبنه وأيضا أتى بشير بن عثمان، حمّة بن عثمان، وطفل صغير اسمه زروال، وصل

العدد بالإجمال حوالي 22 فرد، ثمانية منهم ذهبوا لجمع السلاح، وكانت هذه المجموعة مقسمة بين عماربوزيان، أحمد براكني، ساعي فرجي، وذلك خلال شهر أوت 1954 حيث تمكنت من جمع 36 بندقية وكمية من الذخيرة مقدرة بـ 180 طلقة نارية".

وقد تكفل لخضر بوزيان بعملية حمل هذه الأسلحة على جمل وذهب بها إلى الدرمنون حيث دفنها في المقبرة العامة، وبعد إتمام عملية الدفن فانه رجع إلى بحيرة مشنتل قرب الشريعة حيث قدم تقريراً شفويّاً إلى ساعي فرجي عن نجاحه في أداء مهمته وهذا في شهر جويلية 1954.⁷⁵

بعد الاتفاق على وقف القتال في تونس، اجتمع لزهري بالشهيد علي بن حفيظ بنّور الخلفاوي، واتفقا على ألا يعودا إلى الجزائر فارغى الأيدي وبدون سلاح، حيث قاما بالحصول على قطعتين من صنف ثموني (قارة أمريكية الصنع) ثم خبأها في مكان ما، واتفق مع بقية المقاومين الجزائريين على الالتقاء بمنطقة الغريرة جنوب شرق تبسة، وفي هذا اللقاء قيّموا الموقف وحددوا على ضوء ما استخلصوه عن وضعهم الجديدة، وقد اهتموا في النهاية إلى قناعة وهي أن الإدارة الفرنسية قد تعرفت عليهم بأنهم جزائريون، وأنهم كانوا يقاتلون إلى جانب إخوانهم التونسيين، وتأكد لهم كذلك أيضاً من خلال عملية تسليم السلاح، ومن خلال بطاقات الاستعلامات التي وضعت لهم من خلال قائمة استلام كل واحد منهم مبلغ مالي قدره عشرة آلاف فرنك فرنسي قديم، وعلى ضوء هذه المعطيات قرروا أخذ الاحتياطات الآتية:

- 1- التفرق في اتجاهات شتى، والبقاء في حالة اليقظة أثناء زيارة أهاليهم وذويهم، وهذا بهدف التأكد من رد فعل الإدارة الفرنسية.
- 2- أن يتم اللقاء فيما بينهم بعد شهر من ذلك يكونون فيه قد تمكنوا من زيارة عائلاتهم وأهاليهم، على أن يكون اللقاء في جبل بوجللال الواقع بين الماء الأبيض وبئر العاتر لاتخاذ ما يروونه مناسباً، وخلال لقاءهم هذا بجبل بوجللال حسب الاتفاق الذي تم من قبل، تحصلوا على معلومات تفيد بأن ساعي فرجي يوجد على رأس مجموعة مسلحة تتمركز بوادي المشرع الواقع بين جبل أم الكماكم والجبل

الأبيض، فقررُوا حينئذ الاتصال به جماعيا، وبعد عملية الاتصال هذه تبين للمجموعة بأن فرحي ساعي وزميله بنور علي بن عبد الحفيظ، يوجد لديهما كمية من السلاح الأمر الذي دفع بلزهر شريط إلى الكشف عن بعض الأسلحة التي كان قد أخفاها قبل التحاقه بالمقاومة التونسية، فسَلَّحَ بها بعضا من رفاقه، في حين مكَّن البعض الآخر من السلاح، إما بواسطة الشراء أو الاستعارة أو أخذها عنوة من الناس، لقد كان تحت إمرة لزهر شريط خلال أول لقاء له مع فرحي ساعي بالجبل الأبيض كما سبق ذكره ثمانية وعشرون 28 عنصرا مسلحين، في حين كان السيد ساعي فرحي على رأس إثنين وثلاثين 32 عنصرا مسلحين أيضا.

وتشكلت مجموعتان مسلحتان، اتخذت من جبال المنطقة الوعرة ذات التضاريس المعقدة ميدان نشاطها، والذي سيبرز بصفة واضحة خلال عمليات الإعداد للثورة في الفترات اللاحقة⁷⁶.

خاتمة:

اتضح من خلال هذه الدراسة العديد من النتائج أهمها:

- إن تجارة الأسلحة (الكنثرة) بتبسة لم تكن وليدة الحرب العالمية الثانية بل كانت قبل ذلك، وهذا ما تثبته الوثائق الأرشيفية التونسية.
- استفادت منطقة تبسة بالعديد من الأسلحة عن طريق اتصال القوات الألمانية بمجموعة من الوطنيين بالمنطقة خلال الحرب العالمية الثانية سعت القوات الألمانية في إطار الدعاية، إلى تسليح المستعمرات الفرنسية في شمال إفريقيا.
- ساهمت المعارك والمواجهات بين دول الحلفاء والمحور خلال الحرب العالمية الثانية بليبيا وتونس وبعض المناطق الحدودية الجزائرية التونسية وما خلفته من عتاد حربي، في توفير العديد من الأسلحة الحربية والذخيرة، وبما أن منطقة تبسة قريبة من هذه الأحداث، الأمر الذي أدى إلى تشجيع سكان المنطقة في تجارة الأسلحة وجعلها رائجة.
- ساهم ارتباط أبناء منطقة تبسة بالسلاح في انتشاره بشكل واسع، حيث أن السلاح لا يستخدم للدفاع والحراسة فقط، ولكنه كان يمثل رمزا للفخر وتابعا للرجولة، حيث لا يكاد بيت يخلو من السلاح بالمنطقة

- على الرغم من الأساليب التي استخدمتها السلطات الفرنسية للحد من تهريب الأسلحة، إلا أنها لم تنجح، وهذا يعود إلى وفرة السلاح من جهة، ومن جهة أخرى يرجع إلى طول الحدود وصعوبة التضاريس والمسالك الموجودة بالمنطقة، التي لا يعرفها إلا السكان المحليون.
- ساهمت المنظمة الخاصة بتبسة في توفير العديد من الأسلحة، تحضيراً للثورة، بدليل ما تم اكتشافه من أسلحة ومتفجرات، بعد القبض على أعضائها في مارس 1950.
- تأثر الجزائريون بالثورة التونسية التي قامت سنة 1952 وخاصة سكان المناطق الحدودية، مما جعل الكثير من سكان تبسة يتبرعون بسلاحهم لفائدة الثورة التونسية ومنهم من شارك فيها، مما أدى إلى نقص السلاح بالمنطقة، الأمر الذي جعل بعض الثوريين يقومون بجمع الأسلحة وتخزينها تحضيراً لثورة قد تكون قادمة.

المراجع:

1. الأرشيف الوطني التونسي، مراسلات موجهة من القنصل الفرنسي إلى الوزير الأول تتضمن تشكي تجار السلاح الفرنسيين من عمليات تهريب أسلحة يقوم بها بعض التونسيين، FA 1881/H/0094.
2. المصدر نفسه.
3. الطاهر زبيري، مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين 1929-1962، منشورات ANEP، 2008، ص 25.
4. شهادة المجاهد نور الدين سواعي، بتاريخ 2016/02/05، بمنزله العائلي بمدينة تبسة.
5. شهادة المجاهد محمد الباشا جلايلية، بتاريخ 2017/02/20، بمقر المنظمة الولائية للمجاهدين تبسة.
6. وليد عبود محمد، النشاط الألماني في المغرب العربي 1933-1943، مجلة كلية الآداب، ع 97، بغداد، ص 84.
7. المرجع نفسه، ص 90، 91.
8. شهادة المجاهد بشير معيفي، بتاريخ 2017/01/15، بمقر قسمة المجاهدين بئر العاتر.
9. شهادة المجاهد أحمد الزمولي، يوم 2016/02/25 بمكتبه في حي الفوبور، بتبسة.

10. الطاهر زيري: مذكرات آخر الأوراس التاريخيين، المصدر السابق، ص 25.
11. دومنيك فارال: معركة جبال النمامشة 1954-1962، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 68.
12. عثمان الطاهر عليّة، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، ط 02، المطبعة العصرية للفنون المطبعية، الجزائر، 2000، ص 83.
13. يوسف مناصرية، دراسات وأبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 30.
14. محمد العربي مداسي، مغربلو الرمال الأوراس-الناماشة، تع: صلاح الدين الأخضر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، روية، الجزائر، 2014، ص 30.
15. المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء الثورة التحريرية 1954-1962، من منشورات مجلّة أول نوفمبر، الجزائر، د ت، ص 54.
16. مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1947-1954، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 173.
17. شهادة المجاهد أحمد دينار، بتاريخ 2016/04/23، بمنزله العائلي بمدينة بجن.
18. شهادة المجاهد بشير معيفي، المصدر السابق.
19. الطاهر جبلي، الإمداد بالسلاح خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 28.
20. يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 29.
21. مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 175.
22. يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 30، 31.
23. المرجع نفسه، ص 32.
24. المرجع نفسه، ص 35.
25. مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 175.
26. وزارة المجاهدين، المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 56.
27. شهادة بوقطاف طكوك أجريت بتاريخ 2017/01/15 بمقر منظمة المجاهدين ببئر العاتر، حوالي الساعة العاشرة.
28. بشير معيفي، المصدر السابق.

29. شهادة نور الدين سواعي، المصدر السابق.
30. يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 28.
31. المرجع نفسه ص 28.
32. المرجع نفسه، ص 32.
33. يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص 32،33.
34. المرجع نفسه، ص 35.
35. شير معيفي، المصدر السابق.
36. يوسف مناصرية ، المرجع السابق، ص ص 34،35.
37. عبد الوهاب شلالي، المنظمة الخاصة و"مؤامرة تبسة" دراسة تاريخية موثقة، البدر للطباعة والنشر، العلية، 2016، ص 266.
38. نور الدين سواعي، المصدر السابق.
39. عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 266.
40. شهادة المجاهد جلايلية محمد الباشا، أجريت يوم 2017/02/20 بمقر منظمة المجاهدين بتبسة.
41. يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 33.
42. جلايلية محمد الباشا، المصدر السابق.
43. بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 168.
44. مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 172.
45. شهادة جلايلية محمد، المصدر السابق.
46. الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 28.
47. شهادة عباد لحبيب، شريط مسجل بتاريخ 2007، ملحقة متحف المجاهد محمود قنز، تبسة.
48. مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 176.
49. شهادة المجاهد المرحوم أحمد دينار المدعو حمة البلاندي بتاريخ 23 أفريل 2016 بمنزله العائلي ببلدية بجن.
50. وزارة المجاهدين، المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع السابق، ص 56.
51. الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 27.

52. بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، تر: مسعود حاج مسعود، ط 02، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 178.
53. عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص ص 27-28.
54. المرجع نفسه، ص 32.
55. المرجع نفسه، ص 37.
56. المرجع نفسه، ص ص 34-35.
57. شهادة نور الدين سواعي، المصدر السابق.
58. عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 52.
59. المرجع نفسه، ص 40.
60. نور الدين سواعي، المصدر السابق.
61. عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 91.
62. المرجع نفسه، ص 56.
63. المرجع نفسه، ص 57.
64. مصطفى سعداوي، المرجع السابق، ص 184.
65. عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 124.
66. حسب شهادة المجاهد معيفي بشير أن لمبن دربال كان مع: فرحان لزهر، بوراس حسن بن بوطالب وغيرهم.
67. عثمان الطاهر عليّة، المرجع السابق، ص 84.
68. وفيما يتعلق بتوغل الثوار التونسيين إلى القطر الجزائري يذكر المناضل التونسي عبد الوهاب السندي أن الأزهر الشرايطي التونسي دعا الثوار التونسيين الدخول إلى الجزائر قبل 1954 للحصول على الأسلحة، ومن بين المقاومين التونسيين الذين عبروا الحدود الجزائرية الشرقية إلى الجزائر، عبد الوهاب السندي وعلي ترعة، وعبد الله بن سعد، وكان هدفهم الحصول على السلاح وأيضا البحث عن مجندين جزائريين للالتحاق بصفوف الثورة التونسية، وقد تم الاتصال بمناضلين ينتمون لحركة الانتصار (حزب الشعب) في دوار أولاد بوزيان قرب الشريعة بتبسة ووجدوا دعما ماديا ومعنويا من طرف السكان، إذ تحصلوا على مؤن متنوعة وقطع أسلحة، كما جندوا مقاومين جزائريين ليلتحقوا بالثورة التونسية انطلاقا من الشريعة ووادي هلال وبئر العاتر، ونشير هنا إلى أن بعض الجزائريين رفضوا تسليم السلاح للثوار التونسيين، وكان ردهم أن هناك

- استعدادات تجري لتفجير الثورة في الجزائر، للمزيد أنظر، بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 168.
69. شهادة محمد العربي براهمية، شهادة مكتوبة غير منشورة.
70. يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص ص 220، 221.
71. المرجع نفسه، ص 221.
72. عقد هذا الاجتماع في جوان 1954، حيث تم إعلامهم بأن مجموعة من التونسيين سيأتون لطلب السلاح والإعانة، دام هذا الاجتماع مدة 15 يوم، اتصال مجهول المصدر لإتمام هذا الاجتماع، واختيارهم لمهمة خاصة، للمزيد أنظر: شهادة المجاهد لخضر بوزيان، بتاريخ 11/03/2016 بملحقة متحف المجاهد محمود قنز، في محاضرة بعنوان "دور فرجي ساعي خلال الثورة التحريرية الجزائرية".
73. هم بالإضافة إلى الشاهد كالاتي: بركاني حمد، بركاني محمد، عيادة، فرجي الطاهر، فرجي ساعي، كحلة محمد بن عثمان، كحلة عبد الله بن حمد، بوزيان المكي، بوزيان عمار، قواسمية عبد القادر، إبراهيم لبيض، بوزيان إبراهيم، عمار غزلان بن رايح، محمد بن رجب الشكراوي، لحسين معلم، بركاني يونس، بوزيان مسعود، عمور لعروسي بن محمود.
74. أنظر: بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 170.
75. شهادة المجاهد لخضر بوزيان، المصدر السابق.
76. وزارة المجاهدين، المنظمة الوطنية للمجاهدين، من شهداء الثورة 1954-1962، من منشورات مجلة أولى نوفمبر، الجزائر، (د.ت)، ص ص 58، 59.